

توجهات تركيا نحو المنطقة العربية

الأستاذ الدكتور

سعدون شلال ظاهر

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

الباحثة	الباحثة	الباحثة
فاطمة علي راضي (طالبة دكتوراه)	رقية فاضل عبد الله (طالبة دكتوراه)	زهراء حسين يوسف (طالبة دكتوراه)

مقدمة

الحديث متشعب عن استراتيجية بناء الدولة خصوصا بعد انتهاء ما يسمى الحرب الباردة، فقد بدأت كثير من الدول تسعى لإقامة شخصيتها السياسية و البروز على صعيد العلاقات الدولية، تركيا واحدة من هذه الدول و لان محيطها خليط فقد اتجهت نحو المحيط الاضعف كما كانت تظن وهو المحيط العربي. و البحث هذا يناقش مشكلة توجه تركيا نحو المنطقة العربية بافتراض رغبتها القائمة على تفصيل نشاطها السياسي و محاولة الهيمنة على القرارات التي تتخذها حكومات الدول العربية بما يتماشى مع مصلحة تركيا. وقد توصل البحث الى بعض النتائج و تحليل جيوبولتيكي متوازن كما يرى الباحثون، ثم تحليل التوجه التركي نحو المنطقة العربية.

المبحث الأول (الخصائص الجغرافية لتركيا)

اولاً-الخصائص الطبيعية لتركيا:

أ-الموقع الجغرافي :-تقع أراضي تركيا في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان الاوربية ، تتمتع تركيا بميزات جغرافية منحنتها مكانة جيوسراتيجية هامة فتوسطها لقارات العالم وامتداد اراضيها بين اسيا (٩٧%) وأوروبا(٣%) ووقوعها في قلب اوراسيا فضلاً

عن الى حدود مشتركة مع ٨ دول، كل هذا منحها القدرة على التفاعل مع محيطها تأثيراً وتأثراً كما منحها بجانب ذلك إمكانيات كبيرة في حرية اختيار السياسات والتحالفات ويزيد من أهميتها تلك شواطئها الممتدة على ثلاث بحار الأسود في الشمال والأبيض في الجنوب وبحر ايجه في الغرب ولعل كبرى ميزات الموقع الجغرافي لتركيا وجود اثنين من اكثر مضائق العالم أهمية ضمن أراضيها وهما مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومضيق الدردنيل الرابط بين بحر مرمرة والبحر المتوسط عبر بحر ايجه كما تتمتع تركيا في محيطها الجغرافي والبشري بمشتركات ثقافية ولغوية وتاريخية كبيرة تمهد امامها الطريق لصنع تحالفات سياسية سواء مع دول ما يعرف بالعالم التركي الممتدة من غرب الصين الى حدود أوروبا مع منطقة البلقان التي تمثل العمق الأوروبي لتركيا العثمانية تتميز تركيا بشكل مستطيل بطول ٦٠٠،١ كلم^٢ والعرض ٨٠٠ كلم^٢ تحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالمياً من حيث المساحة حيث تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي التركية ٧٨٣،٥٦٢ الف/ كم^٢ منها ٧٧٠،٧٦٠ الف كم^٢ أراضي و ٩،٨٢٠ كم^٢ مياه تشكل أراضي الاناضول ٩٧% من مساحة البلاد فيما يشكل الجزء الأوربي نحو ٣% . ويبلغ طول حدودها البرية ٢٦٢٧ كم فهي مع اليونان ٢٠٦ كلم وبلغاريا ٢٤٠ كلم وجورجيا ٢٥٢ كلم وارمينيا ٢٦٨ كلم ناخشيفان أذربيجان ٩ كم ٦ ميل وإيران ٤٩٩ كلم ٣١٠ ميل والعراق ٣٣١ كلم ٢٠٦ وسوريا ٨٢٢ كلم ٥١١ ميل. يشكل الشريط الساحلي ٧،٢٠٠ كم ٤٤٧٤ ميل، المطالبات البحرية المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر الأسود فقط الى الحدود البحرية المتفق عليه مع روسيا في البحر الإقليمي ١١،١٦ ميل بحري كم ٦،٩ ميل في بحر ايجه ٢٢،٢ (١٢ ميل بحري) كم ١٣،٨ ميل في البحر الأسود والبحر الأبيض ، وتحيط المياه تركيا من ثلاث جهات وتحميها الجبال المرتفعة على طول حدودها الشرقية والبلد عموماً الحدود الطبيعية واضحة المعالم وتمت تسوية حدودها البرية في معاهدة لوزان أوائل القرن العشرين ومنذ ذلك الحين ظلت مستقرة . وعلية يمكن القول بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية ويقلل عنها أي شكل من اشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية او من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية اخرى ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي حيث يتيح العمق والاتساع الجغرافي لتركيا إمكانية عسكرية وهذه الظروف ساعدت تركيا على التحكم بمضيق البوسفور والدردنيل البحريين ذوي الأهمية الاستراتيجية المتحلمان في حركة القوات الى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

١- تعد منطقة شرق وجنوب شرق الاناضول أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب

،حيث ان تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي الى عمق القارة الاوربية من جهة الشرق.

٢- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الاستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

٣- توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية القتال والصناعات الالكترونية ونظم التسليح البحرية.

ب- الخصائص المناخية: تتمتع تركيا بأربعة فصول ولكن المناخ يتنوع بصورة كبيرة في انحاء البلاد المختلفة فتركيا تتعرض الى أنماط جوية بحرية وقارية وهو ما يسبب مع طبوغرافيتها الكبيرة التنوع مناخياً شديداً، وتهطل الامطار طوال العام على إقليم البحر الأسود في الشمال ويتمتع الإقليم بصيف وشتاء معتدلين ويعتبر اقليم الساحل الجنوبي المطل على البحر المتوسط ذا مناخ شبة استوائي فهو يتسم بصيف حار وجاف وشتاء معتدل مطير اما إقليم بحر ايجة (غرب الاناضول) الذي يضم جبالياً تمتد بصورة عامة من الشرق الى الغرب تتخللها سهول فيضيه ذات اعشاب يتسم بمناخ من نوعية مناخ البحر المتوسط اذ يكون الصيف حاراً والشتاء معتدلاً اما وسط أناضوليا هو هضبة مرتفعة شاسعة يبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر ١١٣٢ متراً وتتسم بمناخ قاري شبة جاف حار جاف صيفاً بارد شتاءً ومتوسط درجات الحرارة السنوية على الساحل الجنوبي يبلغ ٢٠-١٨ درجة مئوية وينخفض الى ١٥-١٤ درجة مئوية على الساحل الغربي ويتراوح ما بين ٤ درجات و ١٩ درجة مئوية في الأقاليم الداخلية وذلك حسب المسافة من البحر والارتفاع ويبلغ المتوسط السنوي لهطول الامطار في تركيا حوالي ٦٤٣ ملمتراً مع ترواح كبير في أماكن هطوله وواقاة ويعد هطول الامطار شحيحاً اثناء موسم النمو في السنوات العادية في العديد من البقاع في تركيا وبوجه عام تهطل الامطار على الأقاليم الغربية والجنوبية بمعدل ٨٠٠-٨٠٠ ملم في السنة. واعلى معدل سنوي لهطول الامطار) ٢٦٠ - ١ - ٥٠٠ - ٢ ملمتر/ يسجل في المنطقة الساحلية الشمالية (إقليم البحر الأسود و اقل معدل يسقط على وسط الاناضول ٠-٦٠٠ ملمتر/ وهو ما يسبب باقترانه بدرجات حرارة عالية ومعدل مرتفع للتبخر جفافاً في شهور الصيف وتعد معدلات التبخر او التبخر والنتح عالية بوجه خاص في الإقليم الجنوبي الشرقي الذي لا تسقط فيه امطار تقريباً في الصيف وقد تصل الى اكثر من ٢٠٠٠ ملمتر/سنة. وتسجل معدلات منخفضة جداً للرطوبة في الإقليم الجنوبي الشرقي بينما تحظى الأقاليم الساحلية بمعدلات مرتفعة جداً بما يتفق ومعدلات هطول الامطار ويمكن مشاهدة الثلوج في كل مكان في تركيا تقريباً ولكن عدد أيام تساقط الثلوج والمدة التي تغطيها الثلوج تختلف من إقليم الى اخر ففي إقليم البحر المتوسط وبحر ايجة هناك يوم او اقل من تساقط الثلوج في حين انه في بعض انحاء شرق الاناضول يمكن ان تناهز أيام تساقط الثلوج ١٢٠ يوماً على الجبال العالية ويمكن رؤية غطاء الثلج طول العام فهو يذوب ببطء.

ج-السطح: - المناطق الشمالية والجنوبية لتركيا معروفة بكثرة جبالها ومرتفعاتها وهي محاطة بصورة عامة بجبال شاهقة ومتوازية مع شواطئ تمتد نحوها امتدادا طويلا في الشمال وعلى البحر الأسود توجد جبال الأناضول الشمالية ويوجد نطاق جبلي يفصل بينها وبين البحر الأسود ويسمى جبال بنطس ٣٩٣٠ متر فوق مستوى سطح الارض كما نشاهد في جنوب تركيا سلسلة جبال طوروس واعلى نقطة في جبال الأناضول الشمالية تقع في قمة كاجقار .

كما تمتاز تركيا الى جانب جبالها الكثيرة بكثرة نجودها وسهوبها ومنحدراتها، وتتفصل سلاسل الجبال الموجودة في الشمال والجنوب بعضها عن بعض بواسطة سهول فسيحة تنبسط في المنطقة الوسطى من الأناضول وتعتبر منطقة البحر الأسود من اكثر المراعي الخصبة كذلك نجد قونيا في منطقة الأناضول الوسطى والمندرس الكبير والمندرس الصغير في منطقة ليجه ونجد جورافا في منطقة البحر المتوسط ونجد موش في منطقة الأناضول الجنوبية الشرقية

د-الموارد المائية: -وتعد تركيا من أغنى دول العالم من حيث الموارد المائية وهو مادة حيوية في مختلف النشاطات الاقتصادية فهي دولة ينبع منها اهم نهريين في منطقة الشرق الأوسط نهري دجلة والفرات مما يتيح لها انشاء مشاريع تنمية في مناطق واسعة من أراضيها تنقسم تركيا الى ٢٦ حوضاً مائياً بينهما اختلافات كبيرة من حيث التصريف المحدد ومعظم الأنهار تنبع في تركيا ويوجد فيها اكثر من ١٢٠ بحيرة طبيعية و٥٧٩ بحيرة صناعية ويقدر اجمالي الموارد المائية المتجددة السطحية و٦٩ كيلومتراً مكعباً من المياه الجوفية بينما هناك ٢٨ كيلومتراً مكعباً تعتبر مزيجاً بين المياه السطحية والجوفية ومتوسط الجريان السطحي الذي يدخل تركيا يبلغ نحو ١,٢ كيلومتر مكعب ،اما نهر العاصي الاتي من الجمهورية العربية السورية ويشكل نهر مريتش النابع من بلغاريا الحدود بين اليونان وتركيا ويبلغ تدفقه الإجمالي ٥,٨ كليون متر مكعب /السنة

وهكذا فان الجزء الذي تتولاه تركيا يعتبر نصف اجمالي التدفق أي ٢,٩ كليون متر مكعب /السنة وهو ما يجعل مقدار اجمالي التدفق الداخل الى تركيا ٤,٧ كليون متر مكعب /السنة وبإضافة التدفق الوارد الى الموارد المائية المتجددة الداخلية يصل اجمالي الموارد المائية المتجددة الطبيعية الى ٢٣١,٧ كليون متر مكعب /السنة ومن بين اجمالي ٤٣,٧٤ كليون متر مكعب /السنة تخرج من تركيا تذهب كمية ٢٨,١ كليون متر مكعب /السنة الى سورية من بينها ٢٦,٢٩ كليون متر مكعب هي التدفق الخارج الطبيعي للفرات وتذهب كمية ٢١,٣٣ كليون متر مكعب الى العراق (دجلة ورافده) و ٤,٣١ كليون متر مكعب الى جورجيا وتقدر تدفقات المياه الجوفية الى البلدان الأخرى بـ ١١ كليون متر مكعب /السنة منها ١,٢ كليون متر مكعب /السنة تتدفق الى ينابيع خابور الواقعة في سورية وتساهم تركيا من التدفق السنوي للفرات بحوالي ٩٠%

بينما ينبع الشطر الباقي في سورية ولا يضاف اليه أي قدر جديد في الجزء السفلي من مجرى النهر في العراق وتساهم تركيا بنسبة ٣٨ % مباشرة في المجرى الرئيسي لنهر دجلة ونسبة ١١% في روافد التي تنضم الى المجرى الرئيسي للنهر في الجزء السفلي منه في العراق، وبوجه عام تتباين الجداول والانهار تبايناً كبيراً من حيث تدفقها من موسم الى موسم ومن عام الى اخر وبحلول عام ٢٠٠٦ جرى تشييد ٢٠٨ سدود كبيرة معظمها من السدود الصخرية او الترابية تم الانتهاء من ٤٧٩ سداً وتشغيلها من اجل توفير امدادات المياه والري وتوليد الطاقة المائية والتحكم في الفيضان وهناك ٢١٠ سدود تقريباً تحت الانشاء وكانت السدود الكبيرة ٢٠٨ قد شيدت في اطار مشروعات ري كبيرة لري مساحته ١٠٠٠ هكتار وبقية السدود شيدت في مشروعات ري صغيرة لري مساحته ١٠٠٠ هكتار وتصل القدرة التخزينية الاجمالية للسدود الكبيرة الى ١٥٧ كليون متر مكعباً تقريباً بينما تصل القدرة الاجمالية للخرن في هذه السدود الى ٦٥١ كليون متر مكعباً وبعد سد اتاتورك على نهر الفرات في القسم الجنوبي الشرقي من البلاد بقدرة تخزينية اجمالية ٤٨,٧ كليون متر مكعب واحداً من اكبر عشرة سدود في العالم وتبلغ مساحة سطح الخزان حوالي ٨١٧ كيلومتر مربع وتحمل المياه المأخوذة من سد اتاتورك الى سهل حران من خلال نظام قنوات سانليورفا اكبر نظام قنوات في العالم من حيث طوله ومعدل التدفق فيه وتمر المياه في انابيب بطول ٢٦,٤ كم ومحيط ٧,٦٢ امتار ويقدر التدفق فيها بحوالي ٣٢٨ م^٣/ثانية وهو ثلث معدل تدفق نهر الفرات

ثانياً- الخصائص البشرية في تركيا: - يعد المتغير السكاني للدولة احد عناصر قوتها وهي مرتبطة بالتنوع داخل المجتمع فكما كان مشكل من غالبية واحدة كلما كان اكثر تماسكاً واستقراراً فضلاً عن تناسب عدد السكان مع الناتج القومي للبلد فكما طرأ خلل في هذا التناسب كان عدد السكان عبالى استقرار الدولة وهذا ما يؤدي الى عدم الاستقرار خاصة اذا كانت المساحة شاسعة وكان هنالك تفاوت في التنمية بين الأقاليم، بلغ عدد سكان تركيا عام ٢٠٠٧ نحو ٧٠,٥٨٦,٢٥٦ مليون نسمة ويقدر عدد سكان البلاد ٧٤,٧ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١١ بناءً على نظام تسجيل عنوان السكن في تركيا وان ما يقارب ثلاثة ارباع السكان يعيشون في البلدان والمدن وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩ يتزايد عدد سكان تركيا بنسبة ١,٥% سنوياً في تركيا متوسط الكثافة السكانية ٩٢ شخصاً لكل كليون متر مربع يشكل السكان داخل الفئة العمرية ١٥-٦٤ ما نسبته ٦٧% من المجموع والفئة العمرية ٠-١٤ ما نسبته ٢٦% بينما كبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاماً فما فوق يشكلون ٧%. سجلت الدوائر الإحصائية العمر المتوقع عند الولادة في تركيا ٧١,١ سنة للرجال و٧٥,٣ سنة للنساء والتعليم الزامي، ومجان من سنة ١٥_٦ كما ان معدل الالمام بالقراءة والكتابة ٩٦% للرجال و٨٠,٤% للنساء من اجمالي السكان وانخفاض

للنساء ويرجع اساساً الى أساسا الى العادات التقليدية للعرب والاكرد الذين يعيشون في المحافظات الشرقية من البلاد. وتشير المادة ٦ من الدستور التركي الى انه يعرف الترك بانهم (اي شخص مرتبط بالدولة التركية من خلال رابطة المواطنة) وبالتالي فان الغالبية العظمي من السكان هم من العرق التركي بنحو يقدر ٧٠-٧٥% من السكان حسب وكالة المخابرات المركزية الامريكية وعلى ٧٦,٠% من خلال المسح في عام ٢٠٠٧. فضلاً عن الاكرد وهم مجموعة عرقية تتركز في المقاطعات الجنوبية الشرقية من البلاد وهي اكبر عرق من غير العرق التركي تقدر نسبتها بحوالي ٢٠% من السكان وهناك ثلاثة من الأقليات العرقية المعترف بها رسمياً في معاهدة لوزان هي الأرمن واليونانيين واليهود حسب اتفاق ثنائي للتبادل عقد بين اليونان وتركيا في العشرينيات من القرن الماضي مع ما يقرب من ١,٥ مليون من اليونان الانتقال من تركيا وبعض الاتراك نصف مليون قادمون من اليونان جماعات عراقية أخرى تشمل البخاريين والبان وعرب واشوريين وبوسنيين وشركس ولاز وبوماك (بلغار) وعجر. اما الأقليات من أصل أوروبا الغربية تشمل فرنسيو المشرق، ومعظمهم من جنوة بندقيون التي تواجدت في البلد وخصوصاً في إسطنبول وازمير منذ فترة القرون الوسطى.

اما السكان وفي المنظور الديموغرافي تعد منطقتي الاناضول والبلقان من اكثر المناطق المعقدة والمتداخلة عرقياً ودينياً وسياسياً وكلما تعمقت في البحث تجد بان الخارطة الديموغرافية تزداد تعقيدا وتداخلا وفي الواقع فان هذا التداخل شكل عنصر استقرار للمنطقة الى حد كبير تشكل الأقليات والأترك المختلطون بتلك الأقليات أكثرية السكان في تركيا ومن تلك الأقليات ال جانب الاكرد حيث يشكل الأكراد وحدهم ٢٠% من مجموع السكان في تركيا - الأرمن والجورجيين واليونانيين والبوسنيون والصرب والالبان والمقدونيون والبلغار والعرب واللاز والظاظا وشعوب شمال القوقاز الشيشان والشراكس والابخار واعداد محددة من العناصر الاوربية والاسيوية الأخرى.

اما العنصر التركي الخالص فيركز وجودهم في مناطق الاناضول الداخلية انقرة وما حولها وبعض مدن ساحل البحر المتوسط فضلاً عن قبرص التركية ويشكلون نسبة كبيرة من الأقليات العلوية والاثني عشرية مع الكماليين الذين انحسر دورهم في تركيا مؤخراً، ويصعب اليوم القيام بإحصاء دقيق في تركيا، وذلك لسببين رئيسيين الأول اختلاط تلك الشعوب على مدى عقود وقرون حتى انصهرت مع بقية المكونات في قوالب الثقافة والهوية التركية والثاني مرحلة الاستبداد القومي الذي دفع عدداً كبيراً من أبناء القوميات المختلفة الى التتكر لأصولهم وتغيير أسمائهم وأسماء عوائلهم والتخلي عن بعض عاداتهم وتقاليدهم الخاصة.

ثالثاً- الخصائص الاقتصادية لتركيا: - أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم الى جانب الصين والبرازيل والهند واندونيسيا والمكسيك وروسيا واصدر مركز الدراسات بالكونغرس الامريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث عن تركيا اذ جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي وتحتل المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم ويتوقع التقرير ان تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين اكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام ٢٠٥٠ ، ان الأهمية الاقتصادية لتركيا توضح طبيعة المحور الاقتصادي الهام اذ، تمتلك تركيا النفط والغاز وهما العمود الفقري لها. وهذا يتطلب بناء اتفاقيات تكامل إقليمية يكون محورها تركيا تقع ضمن مصطلح مستودع الطاقة والاقتصاد لتشكل عنصراً رئيسياً في الابعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بل انها تشكل بعداً اقليمياً له مكانته على المستوى الدولي، فضلاً عن امتلاك تركيا أراضي زراعية خصبة جداً موزعة في جميع انحاءها وبالنسبة للصادرات والواردات فان التجارة الخارجية تعتمد على المحاصيل الزراعية.

لقد بدأ اهتمام تركيا بتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عموماً مع الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتفاقم المشكلة وتداعياتها وفتور علاقات تركيا مع المجموعة الاوربية منذ عام ١٩٧٣ ومن ثم انضمامها الى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٦ حيث اظهرت أهمية الدول العربية بالنسبة الى تركيا كمصدر رئيس لتزويدها بالنفط الخام وسوق لصادراتها ولتشغيل عمالها وشركاتها العاملة في قطاع الانشاءات والمقاولات وتوفر لها ما يلزمها من عملات صعبة سواء لتغطية تكلفة واردتها النفطية وكذلك لمواجهة انخفاض تحويلات عمالها في الدول الاوربية. ان ارتباط الاقتصاديين العربي والتركي بالاقتصاد الغربي والظروف السياسية في منطقة الشرق الأوسط لم يكونا عاملين مشجعين لتوسع التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ولاسيما ان تركيا كانت لاتزال متجهة بصورة كلية للتعامل الاقتصادي مع اوربا وسوقها المشترك لذلك لم تبلغ العلاقات الاقتصادية العربية التركية مستوى عاليا من التنوع والكم، بعد عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ هذا وان الاقتصاد التركي تميز بعدد من النتائج منها:-

- ١- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بحوالي أربعة اضعاف.
- ٢- ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية ضعفين.
- ٣- ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال من ٧٥% - ٨٥%.
- ٤- ارتفاع معدل استثمار القطاع الخاص بنسبة ١٠٠%.
- ٥- هذا التطور الاقتصادي وضع صورة تركيا في ما عرف باسم الدولة النموذج امام دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى وجنوب القوقاس والبلقان وغيرها من باب الاقتصاد ان الاقتصاد التركي حقق نجاحاً محلياً ضخماً نسبياً سواء بالمقاييس العربية أو العالمية حيث يعد نصيب الفرد من

الدخل متوسطاً بالنسبة للدول الغنية في المنطقة العربية او العالم، في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من اساسيات الاقتصاد الكلي للدولة وقدحقق الاقتصاد التركي نمواً في معدل اجمالي محلي حقيقي سنوي بلغ (٥,٢%) على مدار السنوات الماضية بين عامي ٢٠١٢_٢٠١٧، هو ما يجعل تركيا تبرز كأسرع الاقتصاديات نمواً في اوربا وواحداً من اسرع الاقتصاديات نمواً في العالم علاوة على ما سبق ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتوقع ان تصبح تركيا اسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الأعوام القادمة بين ٢٠١٧-٢٠٢٥ مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل الى ٦,٧%. وعموماً ان الأهمية الاقتصادية لتركيا وعلاقتها بالدول العربية يوفر لتركيا بديل وعمق استراتيجي بديل عن إسرائيل وعمق استراتيجي امام أوروبا التي مازالت توصلت الباب في وجه تركيا للانضمام لاتحادهما الأ أن تركيا بدأت تتبع سياسات تعظيم دورها الإقليمي في إطار الاندماج مع الاتحاد الأوروبي والاضطلاع بدور أكبر في المجال السياسي، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية من الناحية السياحية والصناعية حيث تمثل أكبر مراكز صناعية في صناعة الحديد والصلب والمواد الكيماوية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية التركية تجاه العراق

تحاول تركيا أن تحافظ على علاقتها بدول الجوار بشكل دائم، وما يؤكد ذلك اتفاقيات التعاون الإستراتيجي التي أبرمتها الحكومة التركية مع العراق، وتعد من أولى أولويات الإستراتيجية الجديدة لتركيا هي المسألة العراقية، لما يمثله العراق من بعد جيو سياسي وجيو استراتيجي وجيو ثقافي لتركيا، فضلاً عن العمق الديموغرافي بين البلدين، لذا فان العراق أصبح نقطة ارتكاز ضمن اطار التحرك الاستراتيجي التركي ويمكن توصيف فلسفة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق كامتداد لفهم صانع القرار التركي أن مستقبل تركيا في آسيا والشرق الأوسط وليس في أوروبا، وهذا ما تبناه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في ٢٠٠٢.

أن توجهات السياسة الخارجية التركية تركزت على تغيير نمط التحرك صوب الاطراف الاقليمية ومن ضمنه العراق اذ يمثل أحد أهم هذه الأقاليم الذي تحدده استراتيجية التحرك الخارجي التركي على انه محور التفاعلات الانية والمستقبلية التي تتركز فيه مصالح تركيا العليا لذا فان التحرك الاستراتيجي التركي ينطلق من مبدا تعدد الأبعاد وعدم التركيز على بعد واحد. وفيما يخص العراق فقد برزت السياسة التركية

فيه متعددة الأوجه والأهداف من خلال قنوات اتصالها ومسار حركتها الذي شمل كل القوى والاطراف السياسية . وجدت تركيا نفسها بعد عام ٢٠٠٣ في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، لذا فإن تركيا وضعت تصورا استراتيجيا للعراق يقوم على اساس اخراجه من دائرة المشكلات التي تحيط بها، وعلى هذا الأساس تحددت توجهات الاستراتيجية التركية في هذا الصدد في اتباع مسار المشاركة في ترتيب الوضع العراقي بغية تحقيق قدر من التأثير الذي يسهم في ضمان مصالحها، وحماية المكتسبات التي تحققت بالنسبة لها. وهذا أن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة، إلى جانب التحرك صوب العراق من منطلق سياسة متعددة المسالك والأبعاد من خلال تطوير الأسلوب الدبلوماسي للتأثير فيه.

كذلك ان تركيا بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن معنية إلا بقدر تعلق الأمر بملفات الأمن القومي التركي المباشرة (كركوك وطموحات الاكراد) ، لكن بعد تغيير أولويات الولايات المتحدة في العراق وعزمها على تقليص التكاليف البشرية والمادية الباهظة وقرار تخفيض الوجود العسكري ومن ثم الانسحاب من العراق، ادركت تركيا أن الإدارة الأمريكية في الوقت الذي لن تتخلى فيه عن مصالحها النفطية والإستراتيجية في العراق إلا إنها ستلجأ إلى اشراك حلفاء اقليميين وفي مقدمتهم تركيا في إدارة ملف العراق عبر اليات جديدة لذا كان التوجه الأمريكي نحو تركيا لادخالها على خط الترتيبات الجارية لملف العراق لوضع صياغات محلية وإقليمية لضمان عدم النزوع نحو الفوضى.

وتدرك تركيا جيدا أهميتها في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ،اذ تعمل تركيا على توظيف حاجة الولايات المتحدة لها في عملية اعادة ترتيب الأوضاع في العراق والمنطقة وصياغتها، لذا فان صانع القرار التركي سعى إلى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح بلاده العليا في العراق والمتمثلة بالأمن والاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدها حليفا لها في المنطقة.

كما أن عملية التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق قد غيرت مصالح تركيا الأساسية في العراق والتي تتكون من أربعة جوانب وهي الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي او عرقي مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفيدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط، والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل في صفوف السكان الأكراد الكثيري العدد في تركيا، و الجانب الثاني هو حماية الأقلية التركمانية الناطقة باللغة التركية والتي تقيم بصفة أساسية في شمال العراق، والجانب الثالث هو تصفية حزب العمال الكردستاني اما الجانب الاخير فهو الحيلولة دون ظهور دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية لتركيا.

وتتقاسم تركيا والولايات المتحدة أهدافا أساسية في العراق. فكلتاها تفضلان بقاء العراق موحداً وألا يتفتت إلى جيوب أو دول على أساس عرقي أو طائفي. وكلتاها تحبذان وجود حكومة مركزية قوية قادرة على إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك على درجة كافية من القوة المكافئة لقوة إيران في المنطقة مستقبلاً. ولا تود الولايات المتحدة ولا تركيا أن ترى ظهور أي شكل من أشكال الدولة الدينية الأصولية في العراق.

أما وجه الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة فهو إلى أي مدى يمكن السماح للأكراد العراقيين بالاحتفاظ بمكاسبهم التي نالوها بعد عناء عندما حصلوا على حكم ذاتي وشبه مستقل خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فمن وجهة نظر أوسع، ساءت العلاقة التركية-الأميركية من جراء سوء الفهم وانعدام الثقة الناجمين بصفة أساسية عن غياب اتفاق على مواجهة الاحتمالات المستقبلية في العراق.

كانت تركيا سياسياً قد شخصت مبكراً أهمية المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق وادركت أيضاً مقدار المكاسب التي يمكن أن تتحقق ومقدار التحديات التي يمكن أن تواجهها والمخاطر التي تحاول تركيا تجنبها لكون العراق يمثل بالمنطقة الكردية في شماله امتداد المنطقة الكردية في جنوب شرق تركيا، حيث يرتبط إقليم كردستان العراق مع تركيا بخط حدودي بطول ٧٠٠ كيلو متر، يتميز بطبيعة جبلية وعرة، مما كان يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى تركيا واتخاذ هذه المنطقة كملاد آمن لعملياته العسكرية كما ان تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق شكلت تحولا مهما بالنسبة للقضية الكردية من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج في المناطق الكردية الأخرى في تركيا وإيران وسوريا، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها. كما ان كردستان هي مدخل تركيا إلى العراق ، وهي تؤدي دورا مهما في رسم خريطة العراق الحديث كجار مهم لتركيا من جهة اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن السلطة المركزية في بغداد، والدفع نحو عراق فيدرالي.

واقتصادياً تركزت الاستراتيجية التركية على أن يكون الدور التركي في الاقتصاد العراقي كبيرا ومميزا كمزود بالمنتجات ومصدر للمياه ومستهلك للنفط العراقي وممر لعبور صادرات العراق النفطية إلى البحر المتوسط وهذا من خلال التعاون وعقد الاتفاقات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط النفط والطاقة، حيث تمر العديد من خطوط النفط والغاز إلى تركيا عبر العراق. فهناك خط مستقيم من خلاله تصدير الغاز العراقي إلى أوروبا. كما أن احتياطي النفط والغاز الموجودة في العراق تمثل إحدى أهم العوامل التي تدفع بتركيا للتوجه اقتصادياً نحو العراق. فضلا عن أهميته الكبرى في استراتيجياتها حيال العراق، إذ تركز الاستراتيجية التركية على استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر

لتركيا موارد دخل مهمة لذلك فان العراق يمثل أهمية اقتصادية في الاستراتيجية التركية التي تسعى عبر عدة وسائل إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق. وتقدر تركيا وجود إمكانيات استثمارية هائلة في بناء وتعمير العراق حيث يعاني الهيكل الاقتصادي العراقي من اختلال واضح نظرا لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في قطاع الصناعة والزراعة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، فضلا عن الصادرات للمنسوجات والأغذية ومواد البناء. وهو ما يتوافق مع توافر الأموال، نتيجة لصادرات النفط والغاز الوفيرة. لذا فان تركيا تجد أن العراق يمثل ارض خصبة يكمن الاستثمار فيها، وبالفعل فان الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في اقليم كردستان واسست مجموعة شركات تركية للعمل والاستثمار في معظم المجالات في الاقليم.

كما أن موضوعة المياه وحصص العراق فيها تعد من الأولويات الأمنية والاستراتيجية التي يمكن أن تمارس عبرها تركيا دور مهم في الشأن العراقي لذا فان الرؤية التركية في هذا الجانب تستند إلى ضرورة استمرار وديمومة الاشكاليات والتباطؤ في ايجاد حلول جذرية للقضايا العالقة وبالذات مع العراق بغية الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية والأمنية والاقتصادية من الدول المشتركة في نهري دجلة والفرات . ويمكن تحديد بيئة التحرك الاستراتيجي التركي ازاء العراق من خلال التوجه نحو موازنة امتداد الطموح الايراني الاقليمي وهو توجه متناغم مع التوجه الأمريكي القائم على ضرورة وجود قوى موازنة في المنطقة لصد الطموح الايراني، الذي لم يكن أفضل من تركيا للقيام بهذا الدور انطلاقا من مصالحها الجيوسياسية المتقاطعة في الوقت نفسه مع مصالح عربية ودولية في العراق والخليج ولبنان وسوريا وتمكين تركيا تاليا من احتلال مساحة جيوسياسية واسعة للمشاركة في ملئ الفراغ الناجم عن الفوضى والاضطراب التي يمر بها العراق .

كانت التطورات العراقية وما تحتويه من ملفات معقدة مفصلا هاما في إحداث تحول في طريقة تعاطي صانع القرار التركي مع عدد كبير من القوى الإقليمية والدولية هذه التحولات كانت مؤشرات إلى إن الاستراتيجية التركية تجاه العراق بدأت تصاغ من جديد وفقا لأسس جديدة، لذا فان التوجه الاستراتيجي التركي الذي يحاكي مكانة وموقع العراق يستند إلى عدة مقومات اساسية قوامها موازنة العلاقات والمصالح بالدرجة الأولى، من خلال تقييم المكاسب في ضوء التحرك والعلاقات القائمة على هذا الأساس اتسمت السياسة التركية بسمة الانفتاح على عدة مستويات لتشمل جميع العناصر التي يمكن لتركيا أن

توازن المكاسب من خلالها مع علاقاتها بالعراق والقوى الإقليمية الأخرى وربط علاقاتها مع العراق والأطراف الأخرى.

المبحث الثالث

تحليل جيوبوليتيكي للتوجه التركي نحو المنطقة العربية

مقدمة

إن الحديث عن إستراتيجية بناء الدول، خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يستدعي إعادة قراءة دور الدولة في استقراء المستقبل وبناء إستراتيجية جديدة، تتلاءم وتتواءم مع مستجدات ومتغيرات فرضت نفسها على خبراء الإستراتيجية والعلاقات الدولية، ما شكل دافعا رئيسا لهم لإعادة تقييم الأدوار الإستراتيجية التي كانت سائدة في حقبة انتهت، وبداية حقبة جديدة بدأت وأخذت تشكل بعدا جديدا حافظا لإعادة استقراء المستقبل من خلال رسم إستراتيجية جديدة لهذه الدول لمواجهة هذه المتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية.

تعتبر تركيا مثلا بارزا في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبية لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، والتي تعتبر أن الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعا أساسيا نحو التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، خصوصا جوارها الجغرافي، لاعتبارات إستراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليا لها.

إن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢م، فضلا عن متابعتها المتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي، دفعها إلى تبني سياسة اقتصادية ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما ساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة ساهمت بالاستقرار السياسي، خاصة ما تعلق بسياسة تفسير المشاكل والتي كانت وإلى ماض بعيد تترك السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية التركية.

إستراتيجية الاستبدال الأوروبي والإحلال العربي

لم يكن لهذا المصطلح بمفهومه الدلالي والإجرائي، مكانة في الذهنية السياسية التركية، إلا عندما تم رفض طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، ووضعت أمام تركيا شروط تعجيزية تحول دون دخولها الاتحاد الأوروبي، فرأت تركيا أن تأخذ بإستراتيجية الاستبدال، والتي تستبدل فيها الانضمام إلى الاتحاد

الأوروبي بإحلال العالم العربي مكانه، فكان لها ما أرادت، حيث شكلت هذه الإستراتيجية (الاستبدال والإحلال)، ولم يكن الموقف التركي ليأخذ بهذه الإستراتيجية لولا الموقف الأوروبي المتخذ بحق تركيا الذي كان يعتمد على نوع من السياسة ينطوي على نمط من العلاقة يسير في خط يتراوح بين الميراث التاريخي والعقلانية الدبلوماسية، وحتى في النشاطات الدبلوماسية التي ينبغي لها أن تستند إلى المستوى العقلاني والتقني، تتداخل انعكاسات نابعة من ترسبات تاريخية سيكولوجية، فالساسة الأوربيون الذين يؤكدون في كل مناسبة على العالمية، والتعددية باعتبارها مبادئ أوروبية أساسية، يطرحون بكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوروبية عندما يتعلق الموضوع بالعلاقات مع تركيا.

أن تركيا وجدت نفسها في موقف المستجدي على الباب الأوروبي، وأوروبا تضعها في موقف الانتظار، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكفتها عناء الانتظار، حيث تبنت أوروبا معها سياسة الانتظار المفتوحة، لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجه، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل أبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا.

وبناء على ذلك، تمثلت معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة بمرتكزات تبناها حزب العدالة والتنمية تقوم على مقومات القوة التركية المتمثلة في الموقع الإستراتيجي بين الشرق والغرب، والإرث الحضاري، والقوة العسكرية، والاقتصاد المتنامي، مع العمل على فتح القنوات الدبلوماسية والسياسية بمختلف الجهات، وإقامة علاقات إيجابية مع من كانوا يعتبرون خصوم الأمس.

إن تركيز الحكومة التركية على الأبعاد الإقليمية في سياستها الخارجية لا يمثل عودة إلى الحقبة العثمانية، وإنما هي استجابة إلى مستجدات وظروف إقليمية ودولية، أن إستراتيجية الاستبدال والإحلال التركية، و التي جاءت كرد فعل على إستراتيجية الغموض التي يتبعها الاتحاد الأوروبي معها.

شكلت الدور التركي المتنامي في الإقليم و الذي ما كان ليحدث لولا موافقة أمريكية على هذا الدور، ولربما أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من تركيا شرطا في المنطقة بجانب إسرائيل، السببين اثنين، الأول عدم أبقاء المجال مفتوحة أمام إيران للحرية و الحركة في المنطقة، و ثاني ضبط السلوك الإسرائيلي الذي أخذ يزعم الإدارة الأمريكية ولا يساعد على استقرار المنطقة، مع منح الدول العربية فرصة التوجه نحو تركيا والابتعاد عن إيران وعمل تجمع سني بقيادة تركيا والسعودية يواجه التجمع المذهبي الشيعي بقيادة إيران وحليفها سوريا وذراعها (حزب الله) في لبنان.

لذلك تطلعت تركيا إلى تحقيق أهداف معينة ومتعددة في الداخل والخارج من خلال تنشيط دورها الإقليمي وعلى مستويين تخلت عن بعض القوى لصالح قوة جديدة هي تركيا، من أجل التفرغ لاستراتيجيتها الجديدة في جنوب شرق آسيا، والمساعدة في تكوين ما اصطلح على تسميته (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والذي كانت تتادي به الإدارة الأمريكية قبل عقدين من الزمن فتكون تركيا بمساعد إسرائيلية جناحه الشمالي الغربي، والولايات المتحدة بجناحه الجنوبي الشرقي.

أن تبني تركيا الإستراتيجية الاستبدال والإحلال هذه جاءت من خلال التيقن التركي للحقيقة الكامنة في الدولة التركية والتي شكلت في الذهن السياسية للقوى الدولة والإقليمية، صورة مؤداها أنه أن الأوان لكي تلعب تركيا دورها الإقليمي المناسب لحجمها وقوتها العسكرية والاقتصادية، وموقعها الجيوستراتيجي، فتم ترجمة ذلك الشعور اليقيني إلى إستراتيجية عملية قابلة للتطبيق بعدما تأكدت تركيا من أن الجميع ينظر إليها كدولة مؤثرة في الإقليم.

العلاقات التركية الخليجية

من المسلمات البديهية أن أي علاقة بين دولتين لا يمكن أن تنمو دونما وجود قاعدة الاحتياج المتبادل وامتلاك كل منهما ميزة نسبية في مواجهة الآخر، وهذه الخاصية يمكن إطلاقها بكثير من الثقة عند النظر للعلاقات التركية -الخليجية التي تمتلك فرصا واعدة في ظل دافعية سياسية وأمنية بينهما تفرضها الأوضاع التي حصلت في منطقة الخليج العربي عامة.

تعد منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية لما تمتلكه هذه المنطقة من موارد نفطية هائلة وتعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول المهمة لما تمتلكه من امكانيات اقتصادية كبيره جعل دول العالم تتجه نحو التعاون معها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وتعد تركيا من الدول التي بدأت تطور علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وانفتاحه على دول العالم الإسلامي والعربي.

مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة سعى إلى تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات التي حصلت في المنطقة والتي كان من أبرزها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفاؤها عام ٢٠٠٣ وإيران التي تسعى لتطوير برنامجها النووي الذي تعده تركيا مهددا لأمن المنطقة واستمرار الرفض الاوربي في انضمام تركيا إلى عضويته فكان لا بد للتوجه نحو منطقة الخليج العربي لما تمتلكه هذه المنطقة من موقع إستراتيجي مهم وإمكانيات اقتصادية هائلة يمكن أن يحقق اهداف ومصالح تركيا في المنطقة فضلا عن أن دول مجلس التعاون الخليجي تنتظر إلى تركيا بانها دولة ذات موقع إستراتيجي مهم ولاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وذات

امكانيات اقتصادية متطورة لاسيما منذ سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة كما ترى دول مجلس التعاون الخليجي بتركيا هي الدولة التي تحقق التوازن مع ايران فموقع تركيا وحجمها وسكانها وقوتها العسكرية موازية لأيران وهو ما يؤهلها للعب دور أساسي في تحقيق توازن جيوسراتيجي ولاسيما وأن دول مجلس التعاون الخليجي تخشى من اندلاع حرب امريكية مع ايران او اسرائيل مع ايران تكون الدول العربية ساحة لها .

هذا وتعد المملكة العربية السعودية احد دول مجلس التعاون الخليجي المهمة والتي تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها الدبلوماسية معها ومع وصول حكومة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا بدأت العلاقات تتطور بوتيرة سريعة ولعبت الاتصالات الرسمية بين البلدين وعلى أعلى المستويات دور في تعزيز هذه العلاقات فقد جاءت زيارة الملك عبدالله إلى تركيا عام ٢٠٠٦ بعد ٤٠ عاما من القطيعة تم خلالها التوقيع على ستة اتفاقيات ومذكرات تفاهم ساهمت بشكل كبير في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وخصوصا في مجال الاستثمار اذ وقعت اتفاقية عدم الازدواج الضريبي والتي ستشجع رجال الأعمال في البلدين على الاستثمار وتم مناقشة الأوضاع في المنطقة ولاسيما العدوان الإسرائيلي على لبنان وقضية العراق وقضية البرنامج النووي الإيراني) تبعتها زياره ثانية في عام ٢٠٠٧ وتم خلالها مناقشه سبل تطوير العلاقات بين البلدين وعلى كافة المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية فضلا عن مناقشه التطورات السياسية في المنطقة وقام الرئيس التركي بزياره السعودية في عام ٢٠٠٩ والتقى بالمسؤولين السعوديين ولاسيما بالعاقل السعودي وتم التأكيد على ضرورة الاستمرار بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين التركي والسعودي وأثناء زيارة الرئيس التركي للسعودية التقى بأعضاء اتحاد الغرف التجارية السعودية والقى كلمه اكد فيها ان تركيا مستعدة من خلال خبرتها الإنشائية لمشاركة السعوديين للعمل في خطوط سكك الحديد المزمع انشاءها في المملكة فضلا عن المشاركة في المشاريع الإنشائية في مكة المكرمة والمدينة المنورة اما وزير التجارة والصناعة السعودي فقد اكد ان الرئيس التركي وجه الجهات المعنية في تركيا لتسهيل كافة الاستثمارات واعطائها الأولوية والأفضلية عن غيرها من الاستثمارات الأجنبية .

اما العلاقات التركية القطرية فقد شهدت تطورا في المجالات السياسية والاقتصادية ومنذ زيارة حاكم الإمارات إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠٠١ حيث دخل مؤشر العلاقات بين الدوحة وأنقرة وتيرة تصاعدية. فقد كانت الزيارة بمثابة نقطة تحول في مسيرة العلاقات القطرية التركية. عندما توجت بالتوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار. كما أعطت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي إلى الدوحة عام ٢٠٠٦ دفعة قوية لعلاقات البندين النائية في الوقت الذي شهد فيه نفس

العام قيام رئيس مجلس الوزراء و وزير الخارجية القطري بزيارة إلى تركيا فضلا عن الزيارات الوزارية المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين وقد شكلت زياره الرئيس التركي لقطر في شباط ٢٠٠٨ دفعه جديده للعلاقات بين البلدين أذ تتسم مواقف كل من قطر وتركيا بالتناغم والتقارب إلى حد التطابق في معظم القضايا على الساحتين الإقليمية والدولية ويؤيد البلدان دون تحفظ حق الشعوب في التحرر والانعتاق من ريقه الاستعمار وتقرير المصير واحترام سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واللجوء إلى الحوار والعمل على حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية ونبذ العنف وتبني كل سياسة من شأنها إشاعة السلم والأمن الدوليين .

وشهدت زيارة الرئيس التركي للدوحة عقد أول منتدى اقتصادي لرجال الأعمال في البلدين والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية لتوثيق التعاون المشترك في الوقت الذي تتطلع فيه تركيا لحصة في نقل الغاز الى اوربا اقترح الرئيس التركي خلال زيارته إلى قطر مبادلة المياه التركية بنفط دول الخليج مشيرا إلى أن انقرة ترغب في استيراد الغاز من قطر. وقال أن "تركيا تعتبر دولة غنية بالمياه هناك و ان بعض الأنهار تهدر مياهها في البحر دون الاستفادة منها وهناك مشاريع قيد الدراسة في الوقت الحاضر حول كيفية الاستفادة من مياه تلك الانهار".

وكما زار امير قطر تركيا وذلك في ١٦ اب ٢٠٠٩ والتقى برئيس الوزراء التركي والرئيس التركي وتم التوقيع خلال هذه الزيارة على بروتوكول إضافي لاتفاقية تنظيم استخدام القوى العاملة، ومذكرة تفاهم للتعاون الإذاعي والتلفزيوني والإخباري، واتفاقية بين البلدين حول إلغاء متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة.

ومما لا شك فيه أن زيارة امير قطر الي تركيا في هذه الفترة هي ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنييه وهي خطوه لتعزيز الحوار الإستراتيجي. إن دول الخليج التي تعتمد في نظامها على جزء كبير من الشريعة الإسلامية حاولت جذب تركيا إلى جذورها الإسلامية بعد طول ابتعاد. أما تركيا فكانت تنظر دوما إلى دول الخليج كونها مصدرا اقتصاديا مهما، فكان تطور العلاقات أمرا حتميا، خاصة بعد أحداث المنطقة التي عززت هذا التطور، كالحرب العراقية الإيرانية، التي أضافت بعدا امنيا للعلاقة، كذلك كانت تركيا قد طرحت مشروع أنابيب السلام، الذي كان من الممكن أن يكون حلا لكثير من مشاكل تركيا الاقتصادية، فضلا عن أزمة الخليج وأحداث 2 آب وقد أفاد ذلك تركيا ماديا وعزز دورها في حلف شمالي الأطلسي، كما جدد طموحات بعض الأتراك في السيطرة على ولاية الموصل العراقية. لكن القيادة التركية السياسية والعسكرية، أثبتت في ضوء تلك الظروف القاسية والحساسة، أنها تحتكم إلى العقل وتسير باتجاه تحقيق مصالحها القومية بأفضل من كثير من بلدان المنطقة، لهذا فإنها عملت بأساليب

متعددة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج. كما أنها حرصت على عدم زج نفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق سنة 2003.

موقف تركيا من الثورات العربية

ان أبرز الاطراف الدولية والإقليمية التي كان لها موقف من التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية والتي اتخذت مسميات عدة منها: (حركة الاحتجاجات الشعبية، الثورات، الربيع العربي،) هي تركيا، فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالاً "هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثر مستقبلاً في الدور الإقليمي التركي، هذا الدور الذي عرف تنامياً متواتراً في الأعوام القليلة الماضية في المنطقة العربية وخاصة منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢

لقد تميز الموقف ازاء الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بالتردد والارتباك الشديدين، إذ ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس، أما في ليبيا، فلم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفاً واضحاً في البداية من الثورة الليبية، بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد نظام القذافي، لكنهم اضطروا تحت الضغوط إلى تغيير موقفهم والانسجام مع مواقف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، وفي مصر لم يتغير الموقف التركي، لكن سرعان ما أيد القادة الأتراك خيارات الشعبين التونسي والمصري، إذ زار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة فيها، بوصفه أول رئيس دولة يزورها بعد سقوط نظام الحكم. غير أن لهجة الموقف التركي وحدثه اختلفت مع وصول رياح الاحتجاج إلى الداخل السوري. إذ وجدت أنقرة نفسها مضطرة لتحديد موقفها في شكل أكثر وضوحاً وتحمل تبعات أي قرار تتخذه تجاه سوريا لأسباب عدة لعل أبرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين أبرزها المسألة الكردية وما يمكن أن يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي فضلاً عن أسباب داخلية أخرى تتعلق بأهداف السياسة الخارجية التركية ورغبتها في لعب دور إقليمي مؤثر تجاه قضايا المنطقة بشكل عام. ولهذا كانت تركيا من أوائل الدول التي صعدت الموقف مع القيادة السورية منبهة بذلك (شهر عسل)، طويل بين الجانبين وصل إلى البدء في بناء علاقات إستراتيجية في المجالات كافة، وبناء علاقات صداقة أسرية بين الزعماء سرعان ما انقطعت بعد أشهر من الحراك السوري، لذلك وجدت تركيا، في البداية، صعوبة في تبني موقف واضح ازاء القضية السورية وذلك بسبب إدراك القيادة التركية أن أي تصعيد مع دمشق سوف يجلب غضب إيران، والعراق من الجنوب والشرق، وروسيا من الشمال وهم حلفاء النظام السوري الأساسيين وجيران تركيا التي لن تغامر بقطع العلاقات معهم أو توتير الأجواء ونسف سياسة حل المشكلات مع كل دول الجوار، ومن جانب آخر فإن أي تدخل عسكري في سورية يجب أن يتم عن طريق تركيا التي لا تستطيع التعامل مع هذا الملف كالأخرين فهي تشترك بحدود تصل إلى نحو

٩٠٠ كيلومتر يسكن على معظم جانبيها الأكراد، كما أن عشرات الآلاف من اللاجئين قد فروا إلى أراضيها، فضلا عن أن الجيش الحر يتخذ من مناطق في الجنوب التركي مركزا له. لهذا وجدت انقرة صعوبة في التعامل مع الملف السوري وانعكاساته على علاقاتها الإقليمية والدولية، لكن مع تسارع الأحداث بدأ الموقف التركي يتضح بشكل واضح من خلال الدعم اللوجستي والمادي للجيش الحر واستقباله لقيادات الثورة السورية توجت أخيرا بنشر صواريخ باتريوت على أراضيها لصد أي هجوم محتمل من قبل النظام السوري. لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الموقف التركي من الثورات العربية بالتركيز على موقفها من الأحداث في سوريا.

مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية

منذ عام ١٩٥٩ و تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد تكررت عمليات طلب العضوية إلى ما قبل معاهدة ماسترخت ١٩٩٢، واتسمت علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بتوتر وانفراج، ولكن هذا الوضع لم يمنع تركيا من القيام بمحاولات أخرى، منها تحقيق الوحدة الجمركية مع أوروبا في عام ١٩٩٦، والحقيقة أن تركيا واجهت صعوبات كثيرة لبلوغ هذا الهدف، تمثلت بمعارضة اليونان التي لها خلافات مع تركيا، ولكن بعد مفاوضات طويلة مع قبرص وافقت على المشروع، وبعد فترة وجيزة تأزم الوضع من جديد بين تركيا واليونان بسبب فوضي حصلت في قبرص، في مؤتمر هلنسيكي تم تحديد الشروط الرئيسية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فما هي هذه الشروط إنها تتلخص في :

١- الالتزام بمعايير كوبنهاغن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان والأقليات. وقد قبلت تركيا هذا الشرط.

٢- تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجه، وفي حال تعذر ذلك يرفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

٣- حل جميع المشاكل الداخلية التركية .

إلا أن السبب الحقيقي وراء رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يرجع إلى مخاوف بعض الدول الأوروبية الراضية لانضمام تركيا نابعة من الخشية على مواقعها في الاتحاد، لأن تركيا بلد إسلامي وتمتلك كل المقومات الإنجاز نهضة اقتصادية سريعة، إن توفرت المساعدة الأوروبية لها، إضافة إلى عدد سكانها الكبير بالمقارنة مع الدول الأخرى في الاتحاد وستصبح البلد الأكبر في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ان تركيا دولة مؤثرة إقليمية ولها ثقلها في الساحة الإقليمية وعلاقاتها جيدة نوعا ما مع الدول المجاورة لها باستثناء قبرص واليونان، وقد تؤدي تركيا دور الجسر بين الاتحاد الأوروبي والوطن العربي وذلك لأثرها الشرقي وحاضرها الغربي.

من هذا المنطلق غيرت تركيا إستراتيجيتها نحو عمقها الاستراتيجي نحو الشرق حيث تكون مؤثرة أكثر مما قد تكون في أوروبا، وبعد أن يكون لها مركز ثقل في الشرق الأوسط، والبلاد العربية تحديده بيد الغرب بالاستعانة بها لحل ازمات الغرب في الشرق. ومن هنا برزت ثلاثة سيناريوهات المستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي

١. سيناريو تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا السيناريو على أن المتغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبياً، هما:

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية، وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتداداً للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى في المنطقة، ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي - الإيراني، أو التركي - الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخرى لإمكانية تأثير المتغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقراراً، و دفع إسرائيل لتسوية خلافاتها مع تركيا لتجسيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية .

ب- مسار تعزيز الدور التركي مرتبطاً بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي -التركي: فمن الناحية الاقتصادية مثلاً، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل.

وبشكل أكثر شمولاً، فإن ديناميات الثورات داخليا وخارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية المراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل استراتيجية، وتمثل تركيا بديلاً استراتيجياً إقليمياً مهماً، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية.

وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا وإيران هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوى السياسية الإسلامية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسئولياتها تجاه شعوبها، وأقل تبعية الخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري التركي الإيراني.

٢. سيناريو استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم، وامتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية، وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه، لكن تسارع وتيرة المتغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجنابيته، بما ينفع إلى تراجع تدريجيا.

٣. سيناريو تراجع الدور التركي، سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسية، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة"، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشرات في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم، وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "القديمة" سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة، وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلى تأكيد نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام، و يعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلى كل الأصعدة، ليس فقط مع سوريا، بل مع المحور كله من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد".

وإذا كانت السيناريوهات السابقة تفترض في غالبيتها استمرار النظم القائمة، فإن سيناريوهات نجاح الثورات العربية واكتمالها قد تؤثر بدورها سلبا في الدور التركي، فعودة الدور المصري خلال الفترة القادمة، حال نجاح مصر في تجاوز مرحلة عدم الاستقرار الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر التقليدية للسياسة المصرية، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة، كذلك، قد تتزايد الصعوبات التي قد تواجه تركيا مستقبلا، حال سعيها لتطوير علاقات اقتصادية غير متكافئة مع دول المنطقة، مع زيادة ديمقراطية صنع قرارات السياسات الخارجية، كما أن الطابع الشعبي لصناعة السياسة الخارجية قد يحمل مخاطر إثارة القضايا الخلافية في العلاقات العربية - التركية، مثل قضايا المياه والحدود، لاسيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوي معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا.

وقد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار إلى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها، ويشير المسئولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية - التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة - لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والأثنية على نحو يوجب مطالب الأكراد والعلويين في تركيا، وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية.

المصادر

- إبراهيم خليل العلاف، ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية ١٩٧٣-١٩٩٠، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، العدد ١١.
- أحمد سلمان محمد، العلاقات التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- أياد عبد الكريم مجيد، الموقف التركي من التغيرات في المنطقة العربية، مجلة العلوم السياسية -جامعة بغداد، العدد (٤٦).
- حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ستون.
- تركيا الجغرافية والمناخ www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/T
- رثيمة الصادق، جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي (١٩٨٦-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠١٥، ص ٢٦.
- ريناس بنافي، التحليل الجيوستراتيجي دراسة مقارنة بين تركيا وايران من ناحية القوة الشاملة للدولة، المركز الديمقراطي العربي، لندن، ٢٠١٧، ص ٢.
- صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣، لسنة ٣، العدد ١٢.
- عبد القادر محمد علي، الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بحث مقدم الى مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦، ص ٣.
- عصام فأعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم الى الملتقى العلمي المنعقد بمدينة الخرطوم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١٠.
- محمد بويوش الملخص، العلاقات التركية الخليجية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٨.
- محمد غسان الشبوط، تركيا ما بين الماضي والحاضر الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية الدوافع والمقومات، المركز الديمقراطي العربي، لندن، ٢٠١٧، ص ٩.
- هنري ج. باركي، تركيا و العراق اخطار و امكانيات الجوار، معهد السلام الامريكي www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/TUR/T